عـدّوه مشـروعاً جـاذبـاً للاستثمار

برلمانيون: قانون البصرة العاصمة الاقتصادية سيطرح للقراءة الثانية

□ بغداد /المدى

باخرة تقف في احد موانيء البصرة

يستعد مجلس النواب لإقرار قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية سيطرح للقراءة الثانية داخل مجلس النواب خلال شهر رمضان.

وقال عبطان بحسب (الفرات نيوز) إن "مشروع قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية تم عرضه على اللجنة القانونية النيابية التي قامت بتمريره ثم عرض بعد ذلك على اللجنة الاقتصادية ولجنة الأقاليم". وأضاف إن "اللجنة الاقتصادية كان ردها ايجابيا كذلك ولم يبق سوى رأي لجنة الأقاليم التي من المقرر أن تطرحه خلال الجلسة المقبلة للبرلمان،ومن المؤمل أن يكون ايجابيا لما يمثله هذا المشروع من أهمية بالغة في رفع المستوى الاقتصادي لمحافظة البصرة والبلاد". وأوضح عبطان أن "كتلة المواطن تتابع بجدية هذا المشروع الحيوي الذي عكفت على صياغته كخطوة منها في رفع المعاناة عن أهالي محافظة البصرة التي ترفد خزينة البلاد بأغلب وارداتها المالية".

من جانبه عدّ عضو مجلس النواب جواد البزوني، مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية بأنها خطوة مهمة لجميع العراقيين وستساهم في ترقية اقتصاده، مشير إلى أن البصرة ستكون أداة للاستقطاب الاستثماري على مستوى العالم".

وقال البزوني إن مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية لا تكون مصدر خير على البصرة فقط، وإنما للعراق عموما، لأنه في كل بلدان العالم وخاصة البلدان النفطية والصناعية التي يتوفر بها رؤوس الأموال تحتاج إلى أن تكون بها عاصمة اقتصادية ومناطق حرة للتبادل التجاري والشركات العالمية حتى تكون مركزا لها"، مبينا أن هذه المشاريع موجودة في كل دول العالم المتطورة".

وأضاف إن "صورة البصرة العاصمة الاقتصادية بوابة خير على العراق على اعتبارها مناطق خصبة للتبادل التجاري، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق والغرب ميناء الفاو، و الموانئ العراقية واختياره كان دقيقا ومبنيا على أسس علمية، فضلا عن أن قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية مستنبط من كل القوانين الاقتصادية الكبرى في العالم وأهميته تنسجم مع واقع العراقي وكتب بطريقة علمية دقيقة وسيتمتع بعطاء الصلاحيات الكبيرة للمحافظة وتتكون به أمانة عامة ترتبط بها المديريات كمديرية البلديات".

وبين البزوني أن "البصرة ستكون أداة للاستقطاب والاستثمار في العراق، وستكون بوابة لفتح الاستثمار العالمي".وأوضح "البصرة ستقوم بترميم البنى التحتية وبناء أمانة عامة لها بحيث تكون لها صلاحيات وستفتتح أسواقا حرة كبيرة على المناطق الحدودية بحيث تكون منطقة للتبادل التجاري بين العراق والبلدان الأخرى".

وأشار البزوني إلى أن "قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية ذهب إلى اللجنة الاقتصادية البرلمانية لدراسته بشكل جيد وتم عرضه مسبقا في مجلس محافظة البصرة، وكان هناك إجماع داخل المجلس على إقراره ورفعه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء من اجل تمريره بالشكل الذي ورد به".

إلى ذلك أكدت عضو مجلس النواب ناهدة الدايني أن مشروع جعل محافظة البصرة عاصمة العراق الاقتصادية مهم و يعطيها حقها لأنها قلب العراق النابض. و قالت الدايني إن مشروع قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية له انعكاسات ايجابية على محافظة البصرة لأنه يعطيها حقها الطبيعي كونها من أكثر المحافظات المفيدة اقتصاديا للبلد فهي بوابة العراق الجنوبية براً وبحراً".

و دعت الحكومة إلى "مضاعفة حصة البصرة في الميزانية المالية و أن تضع لمساتها الإيجابية على المحافظة لتكون حائزة مكانتها الحقيقية كمصدر اقتصادي مهم للعراق".

ارتفاع مؤشّر البورصة بنسبة ٠,٢٧ ٪

□ بغداد /قيس عيدان

ارتفع مؤشر البورصة في جلستها الأخيرة بنسبة ٠,٢٧ بالمئة مسجلا ١١٨,٣٦ نقطة.

وجرى خلال الجلسة تداول أسهم ٤١ شركة مساهمة من أصل ٨٤ شركة مدرجة إلكترونيا، حيث ارتفعت أسعار أسهم ١٨ شركة، وانخفضت أسعار أسهم ١٦ شركة أخرى، فيما حافظت ٧ شركات على أسعار أسهمها.

وتجاوز عدد الأسهم المتداولة في الجلسة ٩ مليارات سهم بقيمة ٩ مليارات و٧٧٧ مليون دينار، تحققت من خلال تنفيذ ٦٤٤ عقد تداول. وشهد القطاع المصرفي تداول أسهم ١٤ شركة، فقد ارتفعت أسعار أسهم ٧ شركات، وانخفضت أسعار ٦ شركات، فيما حافظت شركة واحدة على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لها ٨ مليارات و٨٢٦ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٨ مليارات و٤٠٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٨٠ عقد تداول.

كذلك شهد القطاع الصناعي تداول أسهم ١٢ شركة، حيث انخفضت أسعار أسهم ٣ شركات، وارتفعت أسعار ٥ شركات منها، فيما حافظت ٤ شركات على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية ٤٠٩ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٦٧٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٠٦ عقود تداول.

وشهد قطاع الفنادق تداول أسهم ٥ شركات، فقد ارتفعت أسعار أسهم شركتين منها، وانخفضت أسعار أسهم ٣ شركات ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق ٤ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٨٩ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٥٢ عقد تداول.

أما قطاع الخدمات تداول أسهم ٥ شركات، فشهد انخفضت أسعار أسهم شركتين، وارتفعت أسعار أسهم ٣ شركات ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٥٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٢٧ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٧٤ عقد تداول.

وجرى تنفيذ ٦٤عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات المصارف والصناعة والخدمات والزراعة، فيما جرى تنفيذ ٦٠عقد بيع في قطاعات المصارف والصناعة والفنادق.

الاقتصاد البرلمانية تعلن تحفّظها من تأجيل قانون التعرفة

□ بغداد /المدى

أعلنت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية تحفظها من تأخير العمل بتنفيذ قانون التعرفة الكمركية،داعية جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ وقفة جادة لتنفيذ القانون.

وقال رئيس اللجنة احمد العلواني في بيان صحفي اطلعت عليه المدى إن تفعيل قانون التعرفة الكمركية بشكل صحيح سينعكس على واقع الاقتصاد العراقي من خلال ارتفاع موفور الخزينة العامة الاتحادية ويساعد على توجيه الدولة إلى الاهتمام بالمحافظات غير النفطية وتنميتها".

وأضاف انه "بخلاف ذلك فإننا نعلن تحفظنا على أي إجراء من شأنه تأخير تنفيذ القانون أعلاه لما له من بالغ الضرر على الواقع الاقتصادي وعلى الميزانية العامة من خلال إنفاق الكثير من المردودات المالية، ناهيكم أن مثل هكذا إجراءات تخدم فئة معينة تتحكم بالسوق العراقية من خلال إبقاء السوق أبوابها مشرعة لكل من هب ودب".

ودعا العلواني جميع الأطراف المعنية التشريعية والتنفيذية بالموضوع إلى "اتخاذ وقفة جادة لتنفيذ القانون،إذ ان خلاف ذلك فانه سيؤدي إلى كوارث اقتصادية لا تحمد عقباها بالإضافة إلى فوضى السوق .

ويذكر أن الحكومة طالبت في الـ٢٨ من نيسان الماضي البرلمان بالتريث بتطبيق قانون التعرفة الكمركية المقرر العمل بها في الأول من تموز الجاري،لعدم اكتمال الأسس اللازمة لإنجاح تطبيق القانون فيما رفضت اللجنة الاقتصادية تأجيله.

اعـــلانـــات

وزارة الإعمار والإسكان / الهيئة العامة للمباني
قسم الشؤون القانونية

إعلان مناقصة رقم (١٨ / ٢٠١٢) تحت تبويب (٥– ٥ – ١١)

تعلن الهيئة العامة للمباني إحدى تشكيلات وزارة الإعمار والإسكان عن إعلان المناقصة المرقمة (١٨/ ٢٠١٢) (٥– ٥ – ١١) الخاصة بتنفيذ أعمال مشروع (تنفيذ أعمال إنشاء مكتب الشبكة الوطنية لحقوق الانسان في محافظة ميسان)بموجب الشروط والمواصفات الفنية لدى الهيئة. فعلى الشركات الحكومية والشركات الخاصة والمقاولين المصنفة لغاية (الصنف الأول/ إنشائي) الراغبين بالاشتراك بالمناقصة المذكورة مراجعة قسم الشؤون القانونية في مقر الهيئة العامة للمباني الكائن في النهضة / شارع معارض السيارات / مجاور شركة الرشيد العامة للمقاولات الإنشائية.

مستصحبين معهم الوثائق التالية:-

(هوية تصنيف المقاولين صادرة من وزارة التخطيط (أصلية + مصورة) و (هوية اتحاد المقاولين العراقيين (أصلية + مصورة) و (كتاب براءة الذمة صادر من الهيئة العامة للضرائب (أصل + صورة) لغرض شراء وثائق المناقصة مقابل مبلغ قدره (١٥٠،٠٠٠ دينار) (مائة وخمسون ألف دينار) غير قابل للرد وعلى إن ترفق المستمسكات المدرجة لاحقاً مع عطاء المناقصة وتوضع في ظرف مغلق ومختوم مع ذكر أسم ورقم المناقصة وبعكسه يهمل العطاء الذي لم ترفق معه تلك المستمسكات علما إن آخر موعد لغلق المناقصة هو الساعة الثانية عشر من ظهر يوم (الاثنين) المصادف ٢٠١٢/٨/٦ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان وان الهيئة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

المستمسكات المطلوب إرفاقها مع العطاء:-

١. نسخة من الوثائق المبينة أعلاه والوثائق الأخرى المذكورة في الشروط القانونية.
٢. صك مصدق أو خطاب ضمان صادر من مصرف عراقي معتمد نافذ لمدة (٣ أشهر) (ثلاثة أشهر) من تاريخ غلق المناقصة بنسبة (١ ٪) من مبلغ العطاءات كتأمينات أولية وان تكون الصكوك وخطابات الضمان من مقدمي العطاءات أو المدير المفوض أو المؤسسين للشركة المشاركة في المناقصة (حصراً) وبعكسه يهمل العطاء.
٣. كتاب تأييد من مصرف معتمد برقم الحساب الجاري للمقاول او الشركة.
٤. قائمة بالإعمال المماثلة المنفذة من قبل الشركة المقاولة المنجزة والتي قيد التنفيذ مصدقة من الجهة التي نفذ العمل لحسابها.
٥. وصل شراء وثائق المناقصة (النسخة الأصلية).
٦. المستمسكات الشخصية للمدير المفوض لشركات القطاع الخاص (شهادة الجنسية، هوية الأحوال المدنية، بطاقة السكن).
٧. تقديم الوثائق والمستمسكات الأخرى المذكورة في الشروط القانونية.
٨. تقديم ما يثبت حجب البطاقة التموينية عن المدير المفوض للشركة أو المقاول

* موقعنا على الانترنيت mabany. Imariskan.gov.iq

المدير العام

إعـلان للمرة الأولـى
مناقصة رقم (ت/٥/٢٠١٢)
م/ مناقصة قلع وتحميل ونقل وتفريغ وترصيد كمية 30،000 طن ثلاثون ألف طن من التراب العادي من مقلع الكفل الجديد الى معمل سمنت النجف الأشرف

يعلن معمل سمنت النجف الأشرف أحد المعامل التابعة للشركة العامة للسمنت الجنوبية إحدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن اجراء المناقصة أعلاه فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة الحضور الى مقر المعمل/ قسم التجارية الكائن في محافظة النجف الأشرف/ الكوفة لغرض الحصول على كتاب تقديم ونسخة من الشروط الفنية والقانونية لقاء مبلغ قدره (١٥٠،٠٠٠) مائة وخمسون ألف دينار لكل مناقصة غير قابلة للرد.

وتقديم عطاءاتهم في غلافين أحدهما تجاري (السعر) والآخر فني متضمناً التأمينات الأولية البالغة (١٪) من قيمة العطاء بموجب صك مصدق (صادر من مصرف حكومي) أو خطاب ضمان قابل للتجديد علماً إن آخر موعد لتقديم العطاءات سيكون خلال الدوام الرسمي ليوم الأربعاء المصادف ٢٠١٢/٨/٨ الساعة الثانية عشر ظهراً، على ان يكون تقديم العطاءات في المعمل حصراً. ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور الإعلان..

مع التقدير.

المستمسكات المطلوبة

١.هوية غرفة التجارة أو اتحاد رجال الأعمال العراقيين (الهوية البلاستيكية) مجددة لهذا العام وهوية اتحاد الناقلين مجددة لهذا العام.
٢. كتاب انتساب لدى أحد فروع الهيئة العامة للضرائب نافذة.
٣.صك مصدق (صادر من مصرف حكومي) أو خطاب ضمان قابل للتجديد.

ملاحظة

١.يهمل أي عطاء غير مستوفي للشرط المطلوبة.
٢.يهمل أي تحفظ ان وجد.
٣.المعمل غير ملزم بقبول أوطأ العطاءات.
٤.يكون التقديم للمناقصة بالدينار العراقي حصراً.
٥.تكون الأسعار نهائية وغير قابلة للتفاوض.
٦.في حالة كون يوم الغلق عطلة رسمية فيكون استلام العروض في اليوم الذي يليه.

المدير العام

اعلان مناقصة رقم (١)/ ٢٠١٢
والخاصة بنقل منتسبي مركز وزارة النفط وشركة المشاريع النفطية ومكتب المفتش العام

تعلن وزارة النفط الدائرة الادارية عن وجود مناقصة خاصة بنقل موظفي مركز وزارة النفط وشركة المشاريع النفطية ومكتب المفتش العام وتدعو أصحاب الخبرة والاختصاص في مجال النقل مراجعة قسم المحاسبة – الصندوق في مقر الوزارة للحصول على نسخة من الشروط الخاصة بالمناقصة لقاء مبلغ قدره (٢٥٠،٠٠٠) مائتان وخمسون ألف دينار ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور الاعلان علماً بأن آخر موعد لتقديم العطاءات هو يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/٨/٥ الساعة (١٢) بعد الظهر وسيكون الموعد المحدد لفتح العطاءات في اليوم الذي يليه وفي حالة كان يوم فتح العطاءات عطلة رسمية يحال الى اليوم الذي يليه وعلى ان يراعى ما يلي:

١- تقديم تأمينات أولية بصك مصدق أو خطاب ضمان بنسبة ١٪ من قيمة العطاء صادر من مصرف عراقي حكومي على ان يكون نافذ لمدة لا تقل عن شهرين.
٢- تقديم شهادة تأسيس الشركة وعقد تأسيسها او اجازة المكتب مع تقديم هوية تصنيف المقاولين بدرجة لا تقل عن الصنف الثالث اذا كان مقدم العطاء مقاولاً.
٣- تدون أسعار العطاءات المقدمة من قبل المشاركين رقماً وكتابة.
٤- تقديم قائمة بالأعمال المماثلة مؤيدة من جهة التعاقد المعينة.
٥- براءة ذمة صادرة من الهيئة العامة للضرائب نافذ لعام ٢٠١٢ معنونة الى وزارة النفط حصراً.
٦- تقدم العطاءات بظرف مغلق ومختوم بختم الشركة أو المكتب مثبت عليه اسم ورقم المناقصة مع ذكر اسم مقدم العطاء وتوقيعه ورقم الهاتف والعنوان الالكتروني معززاً بالمستمسكات الرسمية ومتضمنة وصل شراء المناقصة (النسخة الاصلية).
٧- توضع العطاءات في الصندوق الخاص بالمناقصة الموجود في الاستعلامات المركزية لوزارة النفط.
٨- الوزارة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
٩- يرفض أي عطاء ينطوي على تحفضات على المناقصة ولا يحق لمقدم العطاء اجراء أي تعديل أو شطب على مستندات المناقصة مهما كان نوعه.
١٠- يجب تكون العطاءات نافذة لمدة شهرين من تاريخ المناقصة قابلة للتمديد.
١١- يكون احتساب الغرامات التأخيرية على النحو التالي:-
(مبلغ العقد/مدة العقد)×١٠٪= الغرامة التأخيرية لليوم الواحد.
١٢- يوقع مقدم العطاء على كل صفحة من صفحات العطاء.
١٣- يشترط ان يتم شراء وثائق المناقصة من قبل المدير المفوض للشركة او من يخوله بصورة رسمية.
١٤- على من يرغب من مقدمي العطاءات الحضور الى المؤتمر الخاص للأجابة على استفساراتهم بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢ في مقر وزارة النفط الكائن في شارع بورسعيد.
١٥- يحق للطرف الأول الغاء المناقصة دون تعويض مقدمي العطاءات ويعاد ثمن المناقصة فقط.
١٦- يلتزم الطرف الثاني بتقديم الحسابات الختامية لآخر سنة مالية مصادق عليها من قبل محاسب قانوني.

مدير عام الدائرة الأدارية